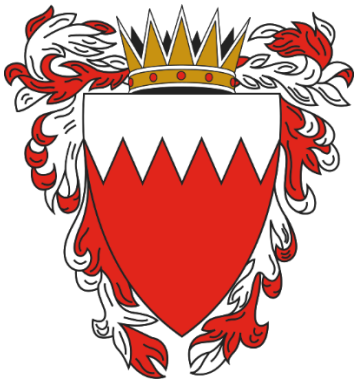

بيان مملكـــة البحـــرين

أمام مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

الدورة (29)

لاهاي/ 25-29نوفمبر 2024

يلقيها سعادة العميد حقوقي سمير أحمد الزياني

النائب الأول لرئيس اللجنة الوطنية المعنية بحظر أسلحة الدمار الشامل

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،
سعادة المدير العام
أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود
السيّدات والسّادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أتقدم لسعادة السفير ألمير ساهوفيتش، الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على انتخابه رئيسا للدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الدول الاطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، متمنياً له التوفيق والنجاح في هذه المهمة للخروج بنتائج تعزز من إمكانية إنفاذ هذه الإتفاقية وتحقيق عالميتها في مختلف مناطق العالم، كما نؤكد على دعمنا و تعاوننا المستمر معه لإنجاح أعمال هذه الدورة.

كما وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بجهود سلفكم، سعادة السفير سلجوق مستنصر ترار، على حسن إدارته للدورة الثامنة والعشرون وعلى الجهود المتميزة التي بذلها لإنجاح أعمال المؤتمر بكل إقتدار.

كما نقدر عالياً جهود معالي السيد فرناندو أرياس مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل تدعيم وتعزيز دور المنظمة، وتحقيق أهدافها في جميع المجالات، وقد اطلع وفد بلادي باهتمام بالغ على تقرير منظمة حظر الأسلحة لكيميائية والذي أعدته الأمانة الفنية، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أتقدم لهم بجزيل الشكر على مابذلوه من جهود مستمرة من أجل تعزيز وتفعيل دور المنظمة في القضاء على أسلحة الدمار الشامل وتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

كما يود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده لبيان دول حركة عدم الإنحياز والصين والذي القته الممثلة الدائمة لجمهورية أوغندا لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

سيدي الرئيس

إن ما حققته اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية من إنضمام أكثر دول العالم لها، هو دليل قاطع على ماتحظى به من احترام دولي وتأييد لأهدافها النبيلة، وبما يعزز أمن الدول الأطراف، ولذلك يدعوا وفد بلادى جميع الدول التي لم تنضم إلى سرعة الإنضمام للإتفاقية لتعزيز السلم والأمن الدوليين، والذي يشكل الهدف الرئيس في ميثاق الأمم المتحدة، و إن تحقيق تلك الأهداف يتأتى من خلال تعزيز دور الإتفاقيات المتعددة الأطراف ودعم النظم الدولية القائمة لعدم الانتشار ونزع السلاح والمتمثلة في المنظمات الدولية ذات الصلة.

سيدي الرئيس

أن مشاركة مملكة البحرين في المؤتمرات الهادفة لنزع ومنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل، هو تعبير عن الإرادة السياسية التي تنتهجها المملكة في تحقيق الأهداف الإنسانية وتعبيراً عن مواقفها في محاربة إنتشار هذه الأسلحة وتحقيقاً للأمن والسلم الدوليين، لذلك يجب التصدي وبكل حزم للمخاطر المترتبة على امتلاك وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، بالإضافة الى الاتجار غير المشروع في السلع والمواد ذات الاستخدام المزدوج ، لنؤكد على ضرورة تعزيز دور وعالمية الاتفاقيات الدولية الخاصة بهذا الشأن، وكذلك الحال بالنسبة للوضع الأقليمي فأن وفد بلادي يؤكد على جعل منطقة الشروط الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل.

سيدي الرئيس

إن ما تؤكده الإتفاقية من التعاون الدولي في ميدان الأنشطة الكيميائية في الأغراض غير المحظورة هو أمر جدير بالإهتمام لتحقيق متطلبات المادة الحادية عشر من الإتفاقية، وخاصة فيما يتعلق بنقل التكنلوجيا المرتبطة بالصناعات الكيميائية غير المحظورة بموجب الإتفاقية للدول التي تحتاج إلى ذلك، والذي سوف يسهم بدوره في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة، ويعود بالنفع على جميع الأطراف.

سيدي الرئيس

لقد خطت مملكة البحرين خطوات متقدمة في إنفاذ إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وقد اعتمدت اللجنة المعنية بحظر أسلحة الدمار الشامل في برنامج عملها، ومنذ إنشائها في عام 2011 على مراجعة وتطوير التشريعات الوطنية بما يتوافق ومتطلبات الإتفاقية، وكذلك الربط فيما بين الوزارات والجهات الحكومية المعنية بالمملكة، لإنفاذ المتطلبات بصورة متكاملة، وبسرعة وكفاءة عالية، مع وضع آلية للمراجعة الذاتية لإنفاذ اللجنة لمتطلبات الإتفاقية.

وختاماً السيد الرئيس، فإنني أتمنى لأعمال هذه الدورة كل التوفيق والنجاح، وإذ نؤكد على إستعدادنا للتعاون مع بقية الدول الأطراف للوصول إلى أفضل النتائج من أجل عالم خال من الأسلحة الكيميائية. وأرجو أن يعتمد هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

وشكراً